T13-00354

٣١٦٤
حـ
الرسالة
١٨٠
كلية الحقوق - جامعة المنصورة
المكتبة
قسم الهدايا والتبادل

كليـــة الحقـــوق
قسم الاقتصاد

تقويم السياسات البيئية وأدواتها في الحفاظ على التوازن البيئي

- دراسة حالة مصر -

بحث مقدم من الباحث

عمرو محمد السيد الشناوي

للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة الحكم والمناقشة

الأستاذ الدكتور/ عبد الهادي علي النجار (مشرفًا ورئيسًا)
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور/ أحمد بديع بليح (عضوًا)
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة المنصورة

الأستاذ الدكتور/ أسامة محمد الفولي (عضوًا)
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية

٢٠١١

كلية الحقوق - جامعة المنصورة
المكتبة
قسم الإعارة

صفحة المشرفين ومساعديهم

عنوان الرسالة: تقويم السياسات البيئية وأدواتها في حماية التوازن البيئي- دراسة حالة مصر

اسم الباحث: عمرو محمد رضا السيد الشناوي

إشـــراف:

م	الاسم	الوظيفة	التوقيع
١	أ. د. عبد الهادي علي النجار	أستاذ الاقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق – جامعة المنصورة	

رئيس القسم | وكيل الكلية للدراسات العليا | عميد الكلية

صفحة السادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم

عنوان الرسالة: تقويم السياسات البيئية وأدواتها في حماية التوازن البيئي- دراسة حالة مصر

اسم الباحث: عمرو محمد رضا السيد الشناوي

لجنة الإشـــــراف:

م	الاســـــم	الوظيفة
١	أ. د. عبد الهادي علي النجار	أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

لجنة المناقشة والحكم

م	الاســـــم	الوظيفة
١	أ. د. عبد الهادي علي النجار	أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق - جامعة المنصورة
٢	أ. د. أحمد بديع مصطفى بليح	أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق - جامعة المنصورة
٣	أ. د. أسامة محمد الفولي	أستاذ الاقتصاد والمالية العَامة بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

رئيس القسم وكيل الكلية للدراسات العليا عميد الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)

صدق الله العظيم

سورة الحج: من الآية ٧٧

مقدمـــــــة

منذ بداية الثورة الصناعية وحتى العقود الأخيرة من القرن الماضي انصب اهتمـــام مختلـــف دول العالم الصناعي على تحقيق أعلى معدل إنتاج ممكن دون أي التفات من جانبها للآثار البيئية المـــدمرة التي كانت تترتب على هذا التسابق الصناعي المحموم، الذي ازدادت وتيرته بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[١].

إلا أنه وبسبب تراكم وتنوع المشكلات البيئة Environmental Problems وازديادها حده[٢] بدأ التحرك الشعبي والرسمي نحو إيجاد حلول وتدابير وسياسات لمواجهة هذه المشكلات الخطيرة، التـــي أصبحت – بدون مبالغة – تهدد مستقبل وجود الجنس البشري، بل جميع صور الحياة علـــى ســـطح الأرض.

وقد بدأ هذا التحرك مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عام (١٩٧٢) في العاصمة السويدية استوكهولم تحت عنوان (البيئة الإنسانية)

(The United Nations Conference on the Human Environment)[3]

---

(١) تشير جميع البحوث العلمية المتعلقة بالشأن البيئي بوضوح إلى مسئولية الاقتصاد العالمي عن أغلب – إن لم يكن كل – المشكلات البيئية التي تعانى منها الأنظمة البيئية العالمية مؤخرًا. راجع:

- Robert L. Nadeau: The wealth of nature : how mainstream economics has failed the environment, Columbia University Press New York, 2003, p113.

(٢) حيث يقدر البنك الدولي، على سبيل المثال، أن الكلفة السنوية للتدهور البيئي تتراوح بين أربعة وتسعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية، بمعدل عام يصل إلي خمسة في المئة. وعلى سبيل المقارنة، فإن المعدل، في أوربا الشرقية، يبلغ خمسة في المئة، فيما يتراوح بين اثنين وثلاثة في المئة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). راجع:

- د. مصطفي كمال طلبة ونجيب صعب: تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية "البيئة العربية تحديات المستقبل"، بيروت، سنة ٢٠٠٨، ص٢.

(3) C. J. Barrow: Environmental Management and Development, First published, Routledge, 2005, p12.

حيث بدأ ظهور الأخذ بالبعد البيئي في المنهج الاقتصادي، وأصبح الاهتمـــام بالبيئـــة ذا طبيعـــة واقعية تعدت مجرد عقد المؤتمرات، وإلقاء الخطب في القاعات، وانعكس ذلـــك فـــي أداء كـــل مـــن المنظمات الدولية، والحكومات، وكذلك، في فكر وأداء المجتمع المدني.

فعلى مستوى المنظمات الدولية، حدثت قفزات هائلة في فكر تلك المنظمات بدءً من الأمم المتحدة ومرورًا بمؤسسات بريتون وودز، وانعكس ذلك في تغيير مفاهيم وتعاريف اقتصادية تنال من النظرية الاقتصادية التقليدية Traditional Economic Theory التي طالما أُعتمد عليها؛ فظهـــرت مفـــاهيم جديدة للتنمية اعتمادًا على المنظور البيئي فسادت التنمية المتواصلة، وحل الناتج القـــومي الإجمـــالي المعدل بيئيًا محل الناتج القومي الإجمالي، وحل معيار الثروة محل معيار الدخل، وتـــم الأخـــذ فـــي الاعتبار التكلفة الاجتماعية لتضع شكلاً جديداً لدوال العرض والطلب والإنتاج، وظهرت نظرية المزايا الاجتماعية النسبية لتحل محل المزايا النسبية، وأصبحت كل هذه الأمور تؤثر على سياسات المنظمات الدولية الاقتصادية تجاه الدول النامية، ولزم على الأخيرة أن تراعى البعد البيئي في سياستها الداخليـــة حتى تجد المساعدة من المنظمات الدولية[1].

وعلى مستوى الحكومات, في الدول الغنية, نجد أنها تبنت السياسات البيئيـــة Environmental Policies، فظهرت القوانين المنظمة للبيئة وأصبح للبيئة بعد اقتصادي لما لها من تأثير على المقدرة التنافسية، وشرعت من القوانين ما يحمى بيئتها من واردات الدول الأخرى، بل وامتد الأمر إلى: إمـــا فرض توافر شروط بيئية معينة لتلقى الدول النامية لرؤوس الأموال،-بصوره المختلفة، وإمـــا اتخـــاذ البيئة كسلاح موجه ضد الدول النامية لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية معينة.

وأصبح رأس المال إما يذهب إلى الدول النامية تحت شروط بيئية إيماناً من الدول الغنيـــة بالبعـــد الدولي للبيئة، ومن ثم، وجب الحفاظ عليها. وإما أن رأس المال يهرب مـــن الـــدول الغنيـــة لوجـــود تشريعات بيئية صارمة بها إلى الدول النامية للاستفادة من التكلفة الاجتماعية المنخفضة والمتمثلة فـــي

---

(١) د. مصطفى عيد مصطفى إبراهيم: هل عالجت قمة كوبنهاجن المشكلات البيئيـــة للـــدول الناميـــة، مجلـــة عـــالم مجلة اقتصادية شهرية تصدرها دار الدراسات الاقتصادية في السعودية، العدد ٢١٦، تاريخ العدد ٢٠١٠/١/١.

قائمة المحتويات

مقدمـــــة	١
الفصل التمهيدي	١١
المبحث الأول: مفهوم البيئة وتوازن نظامها.	١٣
المطلب الأول: مفهوم البيئة	١٤
المطلب الثاني: توازن النظام البيئي	٢٢
المبحث الثاني: أبعاد المشكلة البيئية	٢٩
المطلب الأول: أبعاد المشكلة البيئية	٣٠
المطلب الثاني: مشكلة التلوث البيئي	٣٥
المبحث الثالث: المشكلة البيئية في الفكر الاقتصادي	٤٥
المطلب الأول: الطبيعة الاقتصادية للمشكلة البيئية	٤٦
المطلب الثاني: الآثار الخارجية	٥٥
المبحث الرابع: أثر التنمية الاقتصادية على البيئة.	٦١
المطلب الأول: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة	٦٢
المطلب الثاني : التنمية المستدامة	٦٧
الباب الأول: تقويم دور السياسات البيئية في حماية التوازن البيئي	٧٧
الفصل الأول: دور السياسات البيئية في حماية التوازن البيئي	٧٩
المبحث الأول: السياسات البيئية	٨١
المطلب الأول: مفهوم السياسات البيئية	٨٢
المطلب الثاني: أنواع السياسات البيئية.	٨٤
المطلب الثالث: خصائص السياسات البيئية	٨٥
المطلب الرابع: أهداف السياسات البيئية	٨٨
المطلب الخامس: أوجه الترابط بين السياسات البيئية والسياسات الاقتصادية	٩٢

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية	٩٢
الفرع الثاني: علاقة السياسة البيئية بالسياسة الاقتصادية	٩٥
المبحث الثاني: تصنيفات أدوات السياسات البيئية ومحددات الاختيار بينها	١٠٥
المطلب الأول: أبرز التصنيفات لأدوات السياسات البيئية	١٠٥
المطلب الثاني: محددات الاختيار بين أدوات السياسة البيئية	١١٢
الفصل الثاني: أدوات السياسات البيئية	١١٩
المبحث الأول: الأدوات الاقتصادية للسياسات البيئية	١٢١
المطلب الأول: الضريبة البيئة	١٢٣
الفرع الأول: التنظيم الفني للضريبة البيئية	١٢٤
الفرع الثاني: تقويم الضريبة كأداة فاعلة لسياسة حماية البيئة	١٥٣
المطلب الثاني: نظام التصاريح التجارية	١٦١
المطلب الثالث: الرسوم البيئية	١٧٦
المطلب الرابع: النظام المختلط (الرسوم – التصاريح)	١٨٥
المطلب الخامس: الإعانات البيئية	١٨٧
المطلب السادس: رسوم عدم الامتثال أو الغرامات	١٩٧
المطلب السابع: نظام استرداد الودائع	١٩٨
المطلب الثامن: حقوق الملكية	٢٠٤
المطلب التاسع: التفاوض والمساومة	٢١٣
المطلب العاشر: سندات الأداء	٢١٩
المبحث الثاني: الأدوات غير الاقتصادية لسياسة حماية البيئة	٢٢١
المطلب الأول : الأداة التنظيمية	٢٢٢
المطلب الثاني: الاتجاه الطوعي	٢٣١
المطلب الثالث: الاتفاقيات البيئية الدولية	٢٤١

الفرع الأول: أهم الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة	٢٤٢
الفرع الثاني: تقويم الاتفاقيات الدولية كأداة لسياسة حماية البيئة العالمية	٢٤٩
المطلب الرابع: الأداة التعليمية	٢٥٣
المطلب الخامس: منهج الإسلام في الحفاظ على البيئة	٢٦١
الفرع الأول: البيئة من خلال الكتاب والسنة.	٢٦٢
الفرع الثاني: مدى سلطان الإنسان على التصرف بموارد البيئة.	٢٦٨
الفرع الثالث: الوسائل الايجابية لحماية البيئة في الشريعة الإسلامية.	٢٧٠
الباب الثاني: تقويم دور السياسات البيئية وأدواتها في حماية التوازن البيئي في مصر	٢٧٧
الفصل الأول: مشكلات التلوث البيئي في مصر وسياسات مواجهتها	٢٧٩
المبحث الأول: التلوث البيئي في مصر	٢٨١
المطلب الأول: مشكلات التلوث البيئي في مصر	٢٨٢
المطلب الثاني: أسباب التلوث البيئي في مصر	٢٩٥
المبحث الثاني: سياسات مواجهة التلوث البيئي في مصر	٣٠١
الفصل الثاني: تقويم السياسات البيئية في مصر	٣١٣
المبحث الأول: التنظيم القانوني الخاص بحماية البيئة في مصر	٣١٥
المطلب الأول: أهم ملامح التنظيم القانوني الخاص بحماية البيئة في مصر .	٣١٦
الفرع الأول: القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية	٣١٦
الفرع الثاني: القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحميات الطبيعية	٣٢٤
الفرع الثالث: القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤	٣٢٩
الفرع الرابع: القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤	٣٥٢
الفرع الخامس: التشريعات الدولية	٣٥٦
المطلب الثاني: تقويم التنظيم القانوني المسئول عن حماية البيئة في مصر	٣٦٠

المبحث الثاني: الجهاز المؤسسي المسئول عن حماية البيئة في مصر	٣٨٣
المطلب الأول: نشأة وتطور اختصاصات جهاز شئون البيئة في مصر	٣٨٤
المطلب الثاني: تقويم الهيكل المؤسسي المختص بحماية البيئة في مصر	٣٩٣
المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في السياسات البيئية في مصر	٤٠١
المطلب الأول: ماهية المنظمات غير الحكومية	٤٠٢
المطلب الثاني: تقويم دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة في مصر	٤٢٥
المبحث الرابع: دور الجهات المانحة الأجنبية في السياسات البيئية في مصر	٤٣١
المطلب الأول: دور الجهات المانحة الأجنبية في دعم وتوجيه السياسات البيئية في مصر	٤٣١
المطلب الثاني: تقويم دور الجهات الأجنبية المانحة في مجال حماية البيئة في مصر	٤٤٣
الخاتمة والنتائج	٤٥٣
التوصيات	٤٦١
المراجع العربية	٤٦٧
المراجع الأجنبية	٤٩٥

قائمة الأشكال

رقـــم	الشكل	الصفحة
شكل رقم (١)	نمو سكان العالم خلال الفترة ١٩٥٠- ٢٠٥٠	٣٢
شكل رقم (٢)	تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي	٤٠
شكل رقم (٣)	العلاقات التبادلية بين البيئة والنظام الاقتصادي	٤٨
شكل رقم (٤)	الحجم الأمثل للتلوث	٥٤
شكل رقم (٥)	دور السياسات البيئية في المحافظة على الموارد	٦١
شكل رقم (٦)	هيكل السياسة الاقتصادية الكلية	٩٤
شكل رقم (٧)	أثر فرض ضريبة على التلوث على تكلفة إنتاج المنشأة الملوث	١٢٨
شكل رقم (٨)	العلاقة بين ضريبة التلوث والإنتاج والتلوث	١٣١
شكل رقم (٩)	نقل عبء الضريبة	١٣٦
شكل رقم (١٠)	المستوى الأمثل للتلوث	١٤٤
شكل رقم (١١)	منحنى التكاليف الحدية للضرر	١٤٧
شكل رقم (١٢)	حجم الإيرادات من الضرائب المتعلقة بالبيئة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٣	١٤٩
شكل رقم (١٣)	حجم الإيرادات من الضرائب المتعلقة بالبيئة كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الضريبية في ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٣	١٥١
شكل رقم (١٤)	التكاليف الخاصة والمجتمعية تبعًا لاستخدام المعيار أو الضريبة	١٥٤
شكل رقم (١٥)	التكاليف الإدارية كنسبة من الضرائب في ألمانيا	١٥٦
شكل رقم (١٦)	أفضلية الضريبة في توليد الحافز لتعديل السلوك الملوث	١٥٧
شكل رقم (١٧)	التحليل الأساسي لنظام التراخيص القابلة للتجارة	١٦٣
شكل رقم (١٨)	قدرة التراخيص القابلة للتداول لتقليل تكاليف مكافحة التلوث إلى الحد الأدنى	١٦٥

شكل رقم (١٩)	مرونة نظام التصاريح القابلة للتداول في استيعاب ملوثين جدد	١٦٧
شكل رقم (٢٠)	حجم الدعم الذي يتلقاه كل قطاع على المستوي العالمي	١٨٩
شكل رقم (٢١)	الكفاءة في استغلال المورد المشاع (سحب المياه الجوفية)	٢١٠
شكل رقم (٢٢)	خصائص حق الملكية	٢١١
شكل رقم (٢٣)	نظرية كوز	٢١٦
شكل رقم (٢٤)	العلاقة بين كل من (التعليم، الاتصال، الوعي، الإدارة، والسياسة البيئية)	٢٦٠
شكل رقم (٢٥)	النسبة المئوية للمناطق التي تغطيها محميات طبيعية وهدف الحكومة لعام ٢٠١٧	٣٢٦
شكل رقم (٢٦)	مشروعات آلية التنمية النظيفة التي تمت الموافقة عليه	٣٧٩
شكل رقم (٢٧)	هرم الإدارة البيئية المصري	٣٩٢
شكل رقم (٢٨)	المصروفات البيئية كنسبة مئوية من إجمالي الموازنات في بعض الدول العربية	٣٩٧
شكل رقم (٢٩)	نسبة توزيع أموال مرفق البيئة العالمي علي المنطقة العربية في الفترة من ١٩٩١-٢٠٠٥ بملايين الدولارات	٤٣٩

قائمة الجداول

رقم	الجداول	الصفحة
جدول رقم (١)	العناصر الأساسية والإجرائية للتنمية المستدامة بالتفصيل	٧٣
جدول رقم (٢)	الآثار الايجابية والسلبية لإجراءات حماية البيئة على فرص العمل والتشغيل	٩٦
جدول رقم (٣)	معدلات ضريبة الطاقة في ألمانيا اعتبارًا من أبريل ١٩٩٩	١٤٥
جدول رقم (٤)	الضرائب على استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في السويد اعتبارًا من أول يناير ١٩٩٨ مقدرة بالكرونة السويدية	١٤٦
جدول رقم (٥)	تحويل الضرائب من الدخل إلى الأنشطة المدمرة بيئيا	١٥٢
جدول رقم (٦)	أمثلة لبعض أنواع رسوم المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية	١٧٩
جدول رقم (٧)	بعض أنواع الرسوم الإدارية في الولايات المتحدة	١٨٢
جدول رقم (٨)	نظم استرداد الرهن لاثنين من المنتجات الخاضعة للرقابة	٢٠١
جدول رقم (٩)	قيمة المبالغ المودعة والمستردة على الأنواع المختلفة للعبوات أو الحاويات	٢٠٢
جدول رقم (١٠)	بيان الأنواع المختلفة لحق الملكية وسلطات كل نوع	٢٠٧
جدول رقم (١١)	نسب تلوث الهواء في القاهرة	٢٨٣
جدول رقم (١٢)	كمية وتكلفة الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر خلال الفترة (من ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ٢٠٠٩/٢٠٠٨).	٢٩٢
جدول رقم (١٣)	التكاليف السنوية للأضرار الناشئة عن التدهور البيئي في مصر وعدد من البلدان العربية	٢٩٥
جدول رقم (١٤)	القوانين والقرارات الجمهورية والمراسيم بقوانين والقرارات الوزارية	٣٠٢

	والاتفاقيات الملزمة في مجال حماية البيئة حتى عام ١٩٩٦ بخلاف القانون رقم ٤لسنة ١٩٩٤وتعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩	
جدول رقم (١٥)	الجهات القائمة بالتفتيش على المنشآت الصناعية	٣٤٤
جدول رقم (١٦)	إحصائية بعدد المنشآت حسب القطاعات الاقتصادية التي تم التفتيش عليها خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨	٣٤٦
جدول رقم (١٧)	مخصصات البيئية من موازنات بعض الدول العربية	٣٩٦
جدول رقم (١٨)	المباني المتصلة بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي في الحضر والريف طبقا لتعداد ٢٠٠٦	٤٤٧
جدول رقم (١٩)	توزيع الأسر المتصلة بالمرافق (المياه، الكهرباء، الصرف الصحي) في الحضر والريف طبقا لتعداد ٢٠٠٦	٤٤٧